# برلمانيون: نتائج مؤتمر العهد الدولي إيجابية وداعمة للعراق سياسياً واقتصادياً

**بغداد/ اصوات العراق**

اعتبر نواب عراقيون من كتل مختلفة أن نتائج مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في العاصمة السويدية ستوكهولم جاءت إيجابية وحققت دعما للعراق في المجالين السياسي والاقتصادي، فيما عده رئيس تحرير صحيفة محلية بأنه "خطوة مهمة" نحو الإصلاح.

وقال نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب يونادم يوسف كنا: إن العراق حصل على دعم سياسي واقتصادي في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في العاصمة السويدية ستوكهولم.

وأوضح كنا: أن "نتائج المؤتمر كانت ايجابية من خلال حصول العراق على الدعم السياسي والاقتصادي من الدول المشاركة كافة"، وهو ما سينعكس "بصورة ايجابية على الاقتصاد العراقي".

وعلى الصعيد السياسي ذكر كنا أن "الدول المشاركة أكدت أنها ستسعى من اجل تثبيت الأمن في العراق من خلال الضغط على الدول المجاورة لمنع تسلل المسلحين".

وكان رئيس الوزراء السويدي فردريك ريانفيلت افتتح الخميس الماضي في ستوكهولم مؤتمر العهد الدولي الثاني لتقييم ما حققته الحكومة العراقية والدول المشاركة خلال المؤتمر الأول الذي عقد في أيار من العام ٢٠٠٧ في شرم الشيخ بمصر.

وشارك في المؤتمر الثاني نحو مائة وفد يمثل ٩٠ دولة فضلا عن عدة منظمات دولية، وترأسه رئيس الوزراء نوري المالكي والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي أثنى خلال المؤتمر على جهود العراق في تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في وثيقة العهد.

وعن موضوع الديون العراقية كافة، قال نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب إن "العراق طالب بإلغاء الديون التي جاءت نتيجة أخطاء النظام السابق"، مشيرا إلى أن المؤتمر "شهد تأييدا دوليا لمطلب العراق إذ بادرت الدنمارك إلى إلغاء جميع الديون العراقية".

في السياق ذاته، اعتبر نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي إياد جمال الدين مؤتمر العهد الدولي "تذكيرا بما تعاهد عليه المجتمع الدولي تجاه العراق" وقال إن "تجمع قيادات سياسية من دول العالم لمناصرة العراق والعراقيين هو أمر جيد سواء أنتج شيئا أم لم ينتج".

وأوضح جمال الدين: أن "المؤتمر الدولي هو دعم للحكومة والعملية السياسية معا"، مبينا أن "هنالك أمراضا تفتك بالعراق والعملية السياسية مثل الفساد الإداري والمالي وتلكؤ المصالحة، ومساعدة هذه الدول سوف تصب في صالح الحكومة والعملية السياسية وفي صالح الشعب العراقي".

وأعرب جمال الدين عن شكره للدول التي شاركت في المؤتمر "مهما كان مستوى تمثيلها ونحن مطمئنون إلى أن تعهد الدول الكبرى لمناصرة الشعب العراقي والحكومة العراقية سيوجه العراقيين إلى الإعمار والإصلاح السياسي".

وتابع أن "الدول الكبرى ساعدت وستساعد على اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي من خلال تخليصنا من الديون المتراكمة علينا والتي تثقل كاهل العراقيين". مشيرا إلى أنه "تم حذف وشطب الكثير من الديون".

وحول ديون الدول العربية أعرب جمال الدين عن أمله في أن تحذو الدول العربية "حذو الدول الكبرى التي تنازلت عن مبالغ ضخمة من الديون المستحقة، بالتالي نحن مطمئنون إلى أن هذه الدول التي ترعى مؤتمر العهد الدولي ستساعد العراقيين على تحسين اقتصادهم".

ويعد هذا المؤتمر هو اجتماع المتابعة الأول منذ توقيع وثيقة العهد الدولي من اجل العراق في الثالث من أيار من العام ٢٠٠٧ خلال مؤتمر دولي عقد في شرم الشيخ في مصر حيث تعهد مسؤولون وممثلون لأكثر من ٦٠ دولة بمساعدة العراق على النهوض باقتصاده وإيجاد الحلول لمشاكله الأمنية والسياسية.

من جهتها، قالت النائبة في كتلة التضامن داخل الائتلاف العراقي الموحد شذى الموسوي إن النتائج التي تحققت في مؤتمر المراجعة السنوية لوثيقة العهد الدولي كانت "بشكل عام ايجابية من جهة إظهار الدعم الواضح لما أنجزته الحكومة خلال عام انقضى منذ التوقيع على وثيقة العهد الدولي في شرم الشيخ".

وأضافت الموسوي: "كنا نأمل من الدول العربية أن تفي بالتزاماتها التي تعهدت بها في المؤتمر الأول في شرم الشيخ، كما أنجز العراق التزاماته في تلك الوثيقة"، متوقعة أن "يحصل بعض التجاوب بعد هذا المؤتمر وخصوصا من قبل دول الجوار" .

وأوضحت النائبة أن "الدول الأوربية ودول العالم الأخرى ما زال ينتابها شعور بأن ما تحقق على صعيد التحسن الأمني غير كاف، وان التحسن الأمني الذي طرأ وبشكل واضح على الساحة العراقية هو تحسن هش".

وتابعت قائلة إن هذه الدول تعتقد أن "ما تحقق في هذا المجال لا يعطي ضمانة كافية لجلب الاستثمار والمشاركة بقوة في عمليات الإعمار داخل العراق".

وبينت الموسوي أن "المطلب الرئيسي للعراق في هذا المؤتمر بالإضافة إلى المساعدة على رفع العراق من طائلة البند السابع هو الحصول على تخفيضات أو إلغاء للديون"، مشيرة إلى أن "العراق استطاع أن يحصل على وعود من السعودية بتخفيض يصل إلى ٨٠٪ من ديونها على العراق".

ونوهت الموسوي بأن "هناك دعوة أمريكية عبر عنها الرئيس الأمريكي وأكدتها وزيرة خارجيته في مؤتمر ستوكهولم، مفادها أن على الدول العربية ودول الجوار مساعدة الحكومة العراقية"، داعية "الدول العربية المعنية التي استلمت هذه الرسالة" إلى أن "تتقبلها بوضوح".

ووثيقة العهد الدولي مع العراق هي كما تقول الأمم المتحدة مبادرة من الحكومة العراقية من أجل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، وهي عبارة عن خطة وطنية خمسية تتضمن معايير والتزامات متبادلة من جانب العراق والمجتمع الدولي، اللذين سيعملان معاً بهدف مساعدة الشعب العراقي على طريق الوصول إلى حكم رشيد وإعادة بناء المجتمع والدولة.

واعتبر رئيس تحرير احدى الصحف المحلية أن "مؤتمر العهد الدولي خطوة مهمة للإصلاح، وكانت هناك بعض الشكوك من المجتمع الدولي إزاء ما تقوم به الحكومة العراقية في الميدان السياسي والأمني والاقتصادي وحتى العلمي".

وأضاف: أن "هذا الإجماع الكبير وحضور عدد من الجداول أعطى نوعا من الشرعية للحكومة باعتبار انه صار اعترافا مباشرا بتحقيق الحكومة نوعا من التقدم وتقديم خطوات ايجابية في كل المجالات".

وتابع أن "هذا الاعتراف يصب في مصلحة الحكومة بعد أن كانت تعاني نوعا من العزلة عن المجتمع الدولي والعربي وخاصة الدول المحيطة بالعراق".

وبين أن "المؤتمر يمكن قراءته بأنه اعتراف دولي بمشروعية الحكومة العراقية على الرغم من تحفظ الدول العربية" معتبرا أن هذا الاعتراف "قد يشجع الدول العربية في المستقبل على التعاون مع العراقيين والمساهمة في إعمار العراق وتنفيذ مشاريع كبيرة فيه وتغيير النظرة التي تتحدث عن أن الحكومة مكونة من تيار واحد أو حزب واحد أو طائفة واحدة".

وأوضح رئيس تحرير الصحيفة: أن المشاركين في المؤتمر" اعترفوا بأن العراق أوفى بالتزاماته الاقتصادية"، معربا عن أمله في أن تكون "انعكاسات هذا المؤتمر ايجابية لتحسين الوضع الاقتصادي خاصة بعد التحسن النسبي في الوضع الأمني" وهو ما "سينعكس بشكل ايجابي على العملية السياسية".

وتهدف وثيقة العهد الدولي الى أن تعمل الحكومة على تحقيق المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية وترشيد الإدارة ومواصلة مسيرة الإصلاح في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه، سيقوم شركاء العراق بتزويده بالدعم السياسي والفني والمالي بغية التصدي لهذه التحديات على أساس الالتزامات المتبادلة.

وتلخص اهم الأهداف المرجوة، بحسب الامم المتحدة، الى برسم طريق يكفل مواصلة المسيرة من أجل تحقيق طموحات الشعب العراقي في إنشاء دولة ديمقراطية موحدة على أساس فيدرالي تعيش في ظل السلام والاستقرار وينعم مواطنوها كافة بحقوق وواجبات متساوية.

# تقرير امريكي: الحكومة العراقية والجيش سيحققان النصرفي الحرب على الارهاب

قوات عراقية

**بغداد/ الوكالات**

قال تقرير امريكي إن العراق يشهد انعطافة بعد محاولات الحكومة العراقية فرض النظام في مناطق متفرقة من العراق، داعية القادة الأميركيين إلى الالتفات إلى أن الحكومة والجيش بوسعهما الفوز بالحرب على الارهاب، التي كادت الولايات المتحدة تخسرها في العام الماضي.

جاء ذلك ضمن تقرير اوردته صحيفة (واشنطن بوست )بان "هناك هدوءاً نسبياً في تغطية الأخبار والسجال بشان العراق في الأسابيع الماضية وهذا امر غير معتاد؛ لان شهر ايار كان احد أهم اشهر الحرب في العراق".

وأضافت "ففي حين تركز واشنطن انتباهها على مكان آخر، كان محللون عسكريون ينظرون بدهشة للحكومة العراقية وجيشها وهي تفرض سيطرتها للمرة الأولى على محافظة البصرة، وتتوجه إلى مدينة الصدر في بغداد، لتضرب العناصر المسلحة التي حكمت المدينتين على مدى سنوات.

ويذكر ان السلطات الأمنية نفذت عمليات دهم وتفتيش في مناطق مختلفة من البصرة لمطاردة من تصفهم بـ "المطلوبين" ونزع الأسلحة اثر المواجهات التي اندلعت في الأسبوع الأخير من شهر آذار مارس الماضي بين قوات الأمن ومجموعات مسلحة عقب بدء تطبيق خطة (صولة الفرسان) التي نفذتها القوات الحكومية في المحافظة.

الى ذلك رحبت الحكومة بالاتفاق الذي نص على إخفاء المظاهر المسلحة والسماح لقواتها بالدخول إلى المدينة وتعقب واعتقال المسلحين الذين رفعوا السلاح بوجه القوات الحكومية وتسببوا بنشوب الأزمة.

واشارت تقارير صحفية في سياق الحملة العسكرية "اندفعت قوات عراقية وأميركية مشتركة نحو تنفيذ هجومها الذي طالما وعدت به في الموصل، آخر المعاقل الحضرية التي يتمركز فيها تنظيم القاعدة، وعلى هذا فان العديد من قادة ذلك التنظيم قد القي القبض عليهم أو قتلوا، حتى ان السفير الأميركي ببغداد رايان كروكر وهو المعروف بتقييماته الحذرة، قال إن الإرهابيين اقرب الآن إلى الهزيمة من أي وقت مضى".

وذكرت أن "العراق مر بانعطافة في الخريف الماضي عندما شنت القوات الأميركية حملتها لمكافحة التمرد في وقت مبكر من العام ٢٠٠٧ التي أثمرت عن انخفاض كبير في مستوى العنف وكبح بوادر حرب أهلية في العراق".

وترى الصحيفة أن "التحسن السريع في الأوضاع الأمنية العراقية سيسمح للقادة الأميركيين ببعض الترتيبات المطلوبة وعليهم ان يعيدوا التفكير بعبارة (هذه الحرب خسرت) ومن بينهم السيناتور باراك اوباما".

وتذكر أن "الجنرال ديفيد بيترايوس قد أكد واحدة من تلك الترتيبات في شهادته الأخيرة أمام الكونغرس عندما قال انه يتوقع ان يوصي بإجراء تخفيض لأعداد القوات في العراق في الخريف القادم بالإضافة إلى سحب الألوية الخمسة المتبقية من القوات التي انتشرت في العراق في إطار إستراتيجية الاندفاع العام الماضي"

كما أشار بيتريوس، بحسب الصحيفة، إلى ان الهجمات في العراق شهدت انخفاضا في معدلاتها عما كانت عليه قبل أربع سنوات، وبان القوات العراقية تولت زمام القيادة في ارض المعركة وعلى أكثر من جبهة في وقت واحد وهذا امر لم يكن متصورا قبل عام واحد.

## غداة مغادرة قواته العسكرية قواعدها

# كيفن راد: دوافع استراليا للمشاركة في حرب العراق كانت خاطئة

**ملبورن/ أ ف ب**

اعلن رئيس الوزراء الاسترالي كيفن راد امام البرلمان ان حجج استراليا لارسال قوات للمشاركة في الحرب بالعراق تبين انها خاطئة وذلك بعدما نفذ تعهده الانتخابي بسحب القوات الاسترالية من ذلك البلد.

وكان راد الذي فاز على المحافظ جون هاورد في الانتخابات في تشرين الثاني الماضي ينتقد بشدة العملية التي ادخلت استراليا في الحرب.

وحدد راد اربعة اسباب كانت وراء المشاركة في الحرب قبل ان يفندها واحدا تلو الاخر.

وعبر راد عن قلقه من الطريقة التي جرى فيها اتخاذ قرار الذهاب الى الحرب مشيرا الى "سوء استخدام معلومات الاستخبارات".

وقال انه كان هناك "فشل في الكشف للشعب الاسترالي عن الطبيعة الصحيحة لمعلومات الاستخبارات.

كما رفض راد حجة سلفه هاورد بان تحالف استراليا مع الولايات المتحدة "كان وراء المشاركة العسكرية في الاجتياح".

واعتبر ان هذا التحالف مهم ايضا للحكومة العمالية التي يرأسها لكنه لا يعني الموافقة التلقائية مع كل جوانب السياسة الخارجية الاميركية.

وكان راد يتحدث غداة بدء القوات الاسترالية البالغ عددها ٥٥٠ عنصرا مغادرة قاعدتها في التليل على بعد حوالى ٣٠٠ كلم جنوب بغداد تطبيقا لتعهد قطعه قبيل انتخابه.

وكان هاورد، احد اشد مؤيدي الرئيس الاميركي جورج بوش في قراره اجتياح العراق في اذار ٢٠٠٣ دافع عن قراره ارسال قوات الى هذا البلد.

وقال "اعتقد ان ذلك القرار كان صائبا" معترفا في الوقت نفسه بان الحرب كانت "قاسية جدا".

الى ذلك دافع رئيس الوزراء الاسترالي السابق جون هاورد عن قراره ادخال قوات بلاده في حرب العراق ودعم الرئيس الاميركي جورج بوش الذي خسر حليفا مقربا في العراق مع بدء انسحاب القوات القتالية الاسترالية من هذا البلد.

وانزلت الاعلام الاسترالية في جنوب العراق بموجب قرار رئيس الحكومة الاسترالية كيفن راد الذي هزم المحافظ هاورد في انتخابات تشرين الثاني تنفيذا للتعهد الذي قطعه قبيل انتخابه.

وقال هاورد الذي يعتبر من اقرب مؤيدي بوش في قراره اجتياح العراق في اذار ٢٠٠٣ "اعتقد بقوة ان ذلك كان القرار الصائب".

لكن هاورد اقر في الوقت نفسه ان كلفة الحرب "كانت عالية جدا واكثر مما كان يتمنى اي شخص".

من جهته قال وزير الدفاع الاسترالي جويل فيتزغيبون خلال مؤتمر صحافي انه "الوقت المناسب" لسحب القوات.

جندي استرالي

وكانت القوات الاسترالية بين طلائع قوات التحالف التي وصلت الى العراق. لكن مع استمرار الحرب، انحسر دور القوات الاسترالية ولم يسقط اي جندي منها في المعارك.

فيما قال هاورد ان قراره دخول الحرب كان "جزئيا بسبب واقع وجوده في اميركا عند وقوع الهجمات وبسبب ما يمثله الارهاب".

واضاف "في السنوات ٢٠٠١ وبين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كان هناك اعتقاد في اميركا بانه سيحصل هجوم اخر، لكننا الان ننسى هذا الامر".

واظهرت استطلاعات الرأي ان غالبية الاستراليين عارضوا دخول بلادهم الحرب في العراق. واشاد بوش بالتزام هاورد برغم عدم شعبية الحرب لدى الراي العام الاسترالي.

وقال هاورد ان مساهمة استراليا في حرب العراق "كانت موضع تقدير كبير" وادت الى تعزيز تحالف استراليا مع الولايات المتحدة.ودافع وزير الخارجية الاسترالي السابق الكسندر داونر ايضا عن قرار الحرب قائلا انه لو لم تتدخل استراليا عسكريا "لكانت لاعبا صغيرا في الاحداث العالمية".واشارت افتتاحية صحيفة "سيدني مورنينغ هيرالد" الى ان كبار مستشاري الحكومة قالوا انهم ابلغوا حكومة هاورد بالعواقب السلبية المرجحة على المدى الطويل للاجتياح. وبين هذه العواقب زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط وتحول العراق الى مركز للمتطرفين والاساءة الى صورة الولايات المتحدة وتاجيج المشاعر المناهضة للغرب.

وقالت الصحيفة "ان الخسائر في المجالات المالية والاستراتيجية وفي مجال معاناة الناس والخسائر البشرية من العراقيين والاميركيين، جاءت اعلى مما كان متوقعا".ولا تزال استراليا تنشر حوالى الف عنصر لدعم الحرب، لكنها ابقت على قوة ارتباط وامن صغيرة جدا من قواتها في العراق. بينما سيعمل معظم العناصر من الدول المجاورة لا سيما على متن سفينة حربية وطائرتي مراقبة بحرية.

## مع تحسن الوضع الامني

# مصففو الشعر يستعيدون نشاطهم في بغداد

**بغداد/ الوكالات**

استعاد مصففو الشعر وخبراء التزيين في بغداد عملهم على تلبية مطالب النساء اللواتي يسعين وراء احدث صيحات الموضة والتسريحات مع تحسن الاوضاع الامنية نوعا ما رغم بقاء تهديدات المسلحين ماثلة في ذاكرتهم.

فالخوف من التعرض للقتل اجبر في السابق العديد من الحلاقين على التخلي عن عملهم بسبب تهديدات العناصر المسلحة.

وتقول هبة احمد (٢٦ عاما)، وهي حلاقة كانت تستقبل بين ٥٠ الى ٦٠ امراة يوميا غالبيتهن من الطبقة المترفة انها تلقت تهديدات من مجموعة مسلحة تعتبر عملها "حراما" وفقا لمعتقداتها العقائدية.

ودفع تحسن الظروف الامنية في بغداد بها الى اعادة فتح صالونها في منطقة اخرى اكثر امنا لكن مستوى العمل بقي في تراجع مستمر.

وتضيف "تعرضنا للتهديد من مجموعة مسلحة فأغلقت الصالون في اذار ,٢٠٠٦ لكن مطلع العام الحالي قررت والعاملين معي افتتاح مركز تجميلي صغير في منطقة المنصور.

وتؤكد هبة ان الظروف الامنية "تحسنت لكن لا يوجد زبائن كالسابق، استقبل اربع نساء في اليوم فقط. فالكهرباء مقطوعة ونضطر لاستخدام المولدات الخاصة التي تصاب باعطال في كثير من الاحيان كما ان سعر الوقود مرتفع جدا".

اما وجدان (٣٠ عاما) فتقول انها اغلقت صالون الحلاقة في الاعظمية، بسبب اشتباكات امام محلها صيف ٢٠٠٦ "ما ارغمني على المبيت في الصالون ليالي عدة بسبب ذلك، وقررت الانتقال الى منطقة اخرى".

وتضيف "فتحت صالون حلاقة في منطقة اخرى لان الوضع الامني هناك افضل بكثير".

يذكر ان المسلحين منعوا الحلاقين من استخدام الات كهربائية، كما تعرض العديد منهم الى القتل في الاماكن العامة بسبب مخالفتهم تعليمات العناصر المسلحة.

بدوره، يقول خضر الياس (٥٣ عاما) وهو مصفف شعر نسائي ان عمله "محدد لان غالبية النساء يرفضن خلع الحجاب امام رجل غريب" معبرا عن اعتقاده بان "عشرة بالمئة منهن يرغبن في تصفيف شعرهن عند رجل".

ويوضح خضر ان "معظم صالونات التزيين تعرضت لتهديدات حتى ان بعضهم فقدوا عدداً كبيراً من العاملين معهم لكنني اخترت الانزواء تجنبا للفت انتباه المتطرفين".

ويعبر عن امله في تحقيق السلام "لانني اطمح الى ان ابرهن للعالم عن قدرتي على تقديم ابداعات فريدة من نوعها،تفوق ما تشاهده على شاشات التلفزيون".

من جهتها، تؤكد ام حنين (٤٥ عاما) انها كانت تعمل حتى وقت متاخر نوعا ما قبل الحرب عام ,٢٠٠٣ لكن بسبب الظروف الامنية المتدهورة اضطرت الى تقليص ساعات العمل ما يؤثر في مداخيل الصالون.

وتقول "تعرض الصالون عام ٢٠٠٥ الى السرقة ما ارغمني على اعادة تأثيثه من جديد. وعام ٢٠٠٦ انفجرت سيارة مفخخة امامه و تعرض جزء كبير من الصالون للتدمير".

وتضيف "تعرضت لتهديد مباشر مرات عدة عام ٢٠٠٧ وقررت حينها التخلي عن عملي لكن تبين ان مستوى العنف فى جميع انحاء العراق يشهد انخفاضا فعاودت العمل مجددا اعتبارا من شباط الماضي فالاوضاع باتت الان افضل".